إذا لم تقم السلطة التنفيذية بالإجراءات السليمة فسنعتبر حل المجلس متعمداً

المعيوف: تأجيل الدعوة للانتخابات دليل على استمرار التخبط الحكومي

■ نحترم الرأي والرأي الآخر ولا نقبل التشكيك في قضائنا النزيه لأنه الملاذ الآمن للجميع

شن عضو المجلس المبطل عبدالله المعيوف هجوما لاذعا على الحكومة بسبب تخبطها في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية، وتأخرها في اصدار مرسوم الدعوة للانتخابات وعدم قراءتها القراءة السليمة للحكم، الذي انتهى الى ابطال المجلس، والزم الحكومة بتوجيه الدعوة للانتخابات خلال 60 يوما وفق نظام الصوت الواحد، بعد ان قام بتحصينه.

وقال المعيوف في تصريح له: مازال التخبط الحكومي مستمرا، فالحكومة أجلت الاعلان عن مرسوم الدعوة للانتخابات انتظارا لتفسير حكم المحكمة الدستورية الذي من المتوقع ان يصدر غدا، مشيرا الى ان الحكومة مطالبة بالتأكد من دستورية اجراءات الانتخابات المقبلة، وغير مقبول بالنسبة لنا ان يشوب العملية الانتخابية هذه المرة اية مثالب دستورية تؤدي الى بطلان الانتخابات للمرة الثالثة على التوالي.

عبدالله المعيوف

وقال المعيوف: اذا لم تقم الحكومة بالاجراءات السليمة وتحصن المجلس المبطل من ان طعن يؤدي الى ابطاله فان الشعب سيكون على يقين وقتها بان بطلان المجلس بسبب الاخطاء الاجرائية هو عملية متعمدة من الحكومة.

من جهة أخرى، وصف المعيوف بيان كتلة الاغلبية المبطلة الذي اعلن فيه 28 عضوا مقاطعتهم للانتخابات بالبيان المضلل، معتبرا ان الاغلبية بهذا البيان كفرت بالفعل بالديمقراطية.

وقال المعيوف: نحترم الرأي والرأي الاخر، لكن لانقبل بأي حال من الاحوال التشكيك في قضائنا النزيه، الذي اثبت على مر التاريخ انه الملاذ الآمن للجميع، واذ كانت الاغلبية تحترم القضاء والدستور، فكان حريا بها بدلا من ان تهاجم حكم المحكمة الدستورية وتعلن عدم قبولها به، ان تلتزم به وتشارك في الانتخابات».

يترشح في «الخامسة» داعياً إلى طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة

عمر الرشيدي: نبذ الفتن والصراعات السياسية والالتفات لمصلحة الكويت

■ على المواطنين أخذ الحيطة والحذر مما يجري على الساحة السياسية الكويتية

■ عدم الانصياع لمن يريد زعزعة الأمن وإثارة الفوضى وتأخير تنمية البلاد

عمر الرشيدي

أعلن مرشح الدائرة الخامسة عمر فهد الرشيدي عن خوضه انتخابات مجلس الامة 2013 ودعا في تصريح صحافي الى نبذ الفتن والصراعات السياسية والالتفاف لمصلحة الكويت وطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديد لاجل الوطن والمواطن وعلينا أن نتقي الله بالكويت واهلها.

وأكد الرشيدي ان على المواطنين اخذ الحيطة والحذر مما يجري على الساحة السياسية الكويتية خاصة والمنطقة عامة وعدم الانصياع لمن يريد زعزعة الامن والامان واثارة الفوضى وتاخير تنميتها.

وقال الرشيدي ان الشعب الكويتي متكاتف ومتلاحم وواع بان وطنه الكويت يمر باخطر مراحله السياسية التي تشهدها المنطقة من احداث داخليه وخارجيه وهو الحصن الحصين لها بعدالله سبحانه وتعالى.

أكد أن المرحلة الحالية تحتاج إلى التفاف الشعب وتآزره

العتيبي: الكويت تحتاج إلى دماء جديدة في المجلس لدفع عجلة التنمية

■ تحصين المحكمة الدستورية لمرسوم الصوت الواحد أنهى كل أشكال الجدل السياسي

■ تفعيل المشاركة في الانتخابات القادمة والتوجه إلى صناديق الاقتراع تلبية لدعوة صاحب السمو

أحمد العتيبي

أكد الناشط السياسي احمد العتيبي ان المرحلة الحالية من حياة الكويت تحتاج الى التفاف الشعب وتآزره حول بعضه البعض واختيار خير من يمثله وضخ الدماء الشابة والجديدة في المجلس القادم. وقال في تصريح صحافي ان تحصين المحكمة الدستورية لمرسوم الصوت الواحد انهى كل اشكال الجدل السياسي وجاء بمثابة دعوة شاملة للشعب الكويتي لتفعيل المشاركة في الانتخابات القادمة والتوجه الى صناديق الاقتراع تلبية لدعوة حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد. واعتبر ان الشعب الكويتي اصبح اكثر وعيا من اي وقت مضى ولهذا سيحجب صوته عن من حالفه الحظ ووصل الى قبة البرلمان ولم يفعل الادوات الرقابيه الدستوريه في محاسبة المقصرين والفاسدين ودفع عجلة التنمية والاصلاح والتطوير. واضاف ان الشعب الكويتي سئم من كثرة الصراعات السياسية والصوت العالي والتازيم وتصفية الحسابات وبات في امس الحاجة الى اعطاء الوجوه الجديدة فرصتها في الوصول الى قاعة عبدالله السالم وتحريك عجلة التنمية والتطوير والانتاج التي تعطلت كثيرا بسبب الاوضاع السابقة.

واشار الى ان امام المجلس القادم امامه كثير من التحديات التي سيعبرها ويصل بالكويت الى بر الامان وشواطئ التنمية والتعمير وايجاد الحلول المناسبة لجميع المشاكل العالقة كالقضية الاسكانية والبطالة والصحة والتعليم شريطة حسن اختيار الناخب لمن يمثله في قاعة عبدالله السالم لا من يمثل عليه ويهدر مصالحه وحقوقه.

المنبر الديمقراطي: لن نخوض الانتخابات البرلمانية ولن نمنع أو ندعم المشاركة

شعار المنبر الديمقراطي

أعلن المنبر الديمقراطي عدم خوضه انتخابات مجلس الأمة، مؤكداً في بيان له انه لن يمنع أو يدعم المشاركة في الانتخابات، وأنه سيواصل العمل لتعديل النظام الانتخابي. وجاء في نص البيان ما يلي: يؤكد المنبر الديمقراطي الكويتي على ماجاء في بيانه السابق حول حكم المحكمة الدستورية، والتناقضات التي ظهرت فيه، والذي لم ينهْ حالة الصراع السياسي والاجتماعي الدائرة، بل زادها احتقانا، مما يستلزم وقفة جادة لوقف هذا الصراع، وإعادة التوازن والتعايش الطبيعي بين مكونات المجتمع الكويتي القائم على المساواة بالحقوق والواجبات والحريات التي كفلها الدستور.

ويرى المنبر الديمقراطي أن هذه الأحكام لم تؤد الغرض المطلوب منها في استقرار حالة المجتمع ومنع الاستقطابات القبلية والطائفية التي تهدد وحدته وكيانه.

كما يلاحظ في السياق ذاته أن سلبيات العمل الانتخابي لاتزال قائمة، ولعل أبرزها تفشي مسلسل شراء الأصوات والرشوة الانتخابية والصراعات القبلية والطائفية والفئوية على الرغم من التأكيدات الحكومية الصورية لمواجهتها، كما أن هذا النظام القائم على «الصوت الواحد» بدأ يفرز ويكرس الانقسامات الداخلية ويؤسس كيانات صغيرة من المؤكد أنها ستكون أداة هدم رئيس في تفتت المجتمع وتماسكه.

لقد واجهت المسار الديمقراطي الكويتي طوال العقود الخمسة الماضية حالات من التعثر والانحراف بسبب توجهات السلطة تجاهه، ما أدى إلى حالة من الإحباط والتذمر الواسعة لدى الأوساط الشعبية والسياسية بكل شرائحها، حيث عمدت السلطة وتنوعت في أشكال إعاقة العمل بدستور 1962م، فالتاريخ السياسي الكويتي لاتزال ذاكرته تعيش في أجواء تزوير انتخابات 1967م وكذلك الحل غير الدستوري لمجلسي أمة 1975م و1985م وتعطيله لما يقارب العشر سنوات وإنشاء المجلس الوطني عام 1990م، وصولاً إلى تكرار حالات حل مجالس الأمة لأعوام «1996م، 2003م، 2006م، 2008م، 2009م» لأسباب واهية، ناهيك عن تعمد في ارتكاب أخطاء إجرائية فادحة نتج عنها إبطال مجلس أمة عام 2012م مرتين في فترة لم تتجاوز سنة واحدة، إضافة إلى المحاولات الدؤوبة في تنقيح الدستور، فأي عبث يرتكب بحق هذه الأمة ومقدراتها وخياراتها.

لقد كان الهدف المباشر لكل هذه المحاولات وهذا النهج هو إقصاء سيادة الأمة التشريعية والرقابية والانتقاص من أحكام الدستور، وخصوصا المادة السادسة منه.

لقد سارت السلطة بمنعطفات عديدة أهمها محاولات فرض إرادتها على إرادة الناخب الكويتي من خلال التدخل غير المقبول والمتواصل في آليات العمل الانتخابي مثلما حدث في عامي 1981م و2012م وإعادة التوزيع المناطقي والسكاني وتقليص حرية اختيار ممثليه، وهذا السلوك من قبل السلطة أدى بطبيعة الحال إلى تراجع الكويت في مختلف المجالات وليس سياسيا فقط، بل تعداها ليصل إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها من المجالات، وتراجع دورها إن لم يكن انعدم على كافة الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية.

وانطلاقا من حرص المنبر الديمقراطي الكويتي على تطور العملية الديمقراطية وفق إطارها السليم والصحيح، فانه يعلن عدم خوضه للانتخابات النيابية القادمة لامنعاً ولادعماً اتساقاً مع مايؤمن به من مبادئ ورؤى، كما يؤكد أن الحجج والقناعات التي يمتلكها من ينادي بالمشاركة الانتخابية أو المقاطعة لها ما يبررها، إلا أن خوض الانتخابات النيابية في هذه الأوضاع والمعطيات الحالية يجعل إرادة الناخب الكويتي أسيرة ومختطفة لاعتبارات معينة.

كما أنه يؤكد أن المعركة الأساسية ليست فيما يوجهه البعض بانها معركة إنتخابية فقط، بل هي معركة ضد انفراد السلطة بالقرار السياسي، وهو ما يمثل تعدياً سافراً على الدستور واستحواذاً على السلطة التشريعية وإضعافها.

وعليه، فإن المنبر الديمقراطي يحدد توجهه في المرحلة القادمة نحو الدفاع عن دستور 1962م وتعزيز المكتسبات الدستورية وحماية الوحدة الوطنية وكذلك الدفع بتطوير النظام الديمقراطي الكويتي بآلياته المختلفة، وذلك من خلال إقامة الفعاليات والأنشطة ونشر التوعية السياسية والدستورية والتفاعل عبر الشارع الشعبي السياسي نحو التغيير الديمقراطي السلمي الحقيقي، الذي تنطلق قاعدته من دستور 1962م نحو العمل الكامل به.

أعلن خوضه الانتخابات في الدائرة الخامسة

الدوسري: حكم «الدستورية» خطوة تاريخية كونها بسطت رقابتها على مراسيم الضرورة

■ الحكم عكس بما لا يدع مجالاً للشك متانة وقوة النظام الديمقراطي الذي تتمتع به الكويت

■ الكويتيون بقيادتهم الرشيدة والحكيمة أثبتوا أنهم قادرون على الحفاظ على مكتسباتهم الوطنية

مبارك الدوسري

اكد المحامي مبارك حسيان الدوسري ان حكم المحكمة الدستورية الذي قضي بدستورية مرسوم الصوت الواحد وبطلان مجلس الامة وضرورة اجراء الانتخابات في غضون 60 يوما وسريان القوانين الصادرة عن المجلس المبطل شكل خطوة تاريخية للمحكمة الدستورية كونها بسطت رقابتها لأول مرة على مراسيم الضرورة وأوضحت أنها أعمال غير سياسية وتخضع لولايتها.

واستذكر الدوسري الذي يخوض الانتخابات في الدائرة الخامسة في هذا الصدد كلمات صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه حيال حكم المحكمة الدستورية «ان هذا الحكم سطر حقيقة مهمة وساطعة وهي ان الكويت دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون وان لا سلطة ولا سقف يعلو علي سلطة الحق والعدالة».

وأضاف: ان حكم المحكمة الدستورية عكس بما لا يدع مجالا للشك متانة وقوة النظام الديمقراطي الذي تتمتع به دولة الكويت، وان الكويتيين بقيادتهم الرشيدة والحكيمة اثبتوا انهم قادرون علي الحفاظ علي مكتسباتهم الوطنية وتحقيق التنمية والتقدم للأجيال القادمة

وتابع: مشاركتنا في الانتخابات الماضية كانت انطلاقا من الفهم الصحيح لنصوص القانون ومواد الدستور، وهو ما أكدته المحكمة الدستورية في حكمها بتحصين مرسوم الصوت الواحد مؤكدا ان الاحكام القضائية دوما هي عنوان الحقيقة وان تحصين الصوت الواحد هو في صالح الديمقراطية والشعب لاختيار من يري فيه الخير. وأردف الدوسري: ان الديمقراطية كما قال صاحب السمو قدرنا الذي ارتضيناه وخيارنا الذي اخترناه أساسها الشوري التي توارثها مجتمعنا جيلا بعد جيل وجسدها حديثا دستورنا الذي وضعه ممثلو شعبنا وصاغوا أحكامه بضمائرهم وواجدنهم عن طريق الحوار والتوافق والتفاهم.

واختتم الدوسري حديثه معلنا عزمه خوض الانتخابات في الدائرة الخامسة مضيفا في ذات السياق اننا مهما اختلفنا على اجراءات أو مراسيم فاننا لن نختلف على حب الكويت وعلى الجميع ان يضعوا نصب اعينهم هذه المرحلة الحساسة في البلد وعلى الجميع احترام احكام القضاء والعمل للكويت واستقرارها.

لمكافحة المتلاعبين في العدادات بالمناطق السكنية واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم

«الكهرباء»: تشكل فرقاً للكشف عن المستهلكين المسيئين لاستخدام المياه

■ بوشهري: استهلاك الفرد من المياه لدينا وفقاً للإحصاءات هو الأعلى عالمياً

■ معدل إنتاج الوزارة المائي بلغ 412 مليون جالون إمبراطوري يومياً

أعلنت وزارة الكهرباء والماء تشكيل فرق لتنفيذ جولات على كل المناطق للكشف عن المستهلكين الذين يسيئون استخدام المياه ويقومون بهدرها او يتلاعبون في العدادات بالمناطق السكنية وذلك لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

وقال الوكيل المساعد لقطاع تشغيل وصيانة المياه في الوزارة المهندس محمد بوشهري في مؤتمر صحافي أمس مع الوكيل المساعد لقطاع شؤون المستهلكين بالوزارة عبدالله الهاجري ان هذه الفرق ستشكل بالتعاون والتنسيق مع قطاع شؤون المستهلكين.

وأضاف بوشهري ان معدل استهلاك الفرد من المياه بالكويت وفقا للاحصائيات الاخيرة هو الأعلى عالميا حيث وصل الى 550 لترا يوميا بينما في السعودية يستهلك الفرد 300 لتر يوميا وفي الامارات 360 لترا في حين لا يتعدى استهلاك الفرد 220 لترا في سويسرا.

وأوضح ان معدل انتاج الوزارة من المياه بلغ 412 مليون جالون امبراطوري يوميا مشيرا الى ان الحكومة تدعم خدمتي الكهرباء والماء بثلاثة مليارات دينار سنويا بينما لا يتحمل المستهلك سوى 8 في المئة من التكلفة الحقيقية للخدمتين.

وذكر بوشهري ان تكلفة المحروقات النفطية التي دفعت لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه خلال السنة المالية الماضية بلغت مليارين و400 مليون دينار.

ودعا المستهلكين الى مراجعة قطاع شؤون المستهلكين في الوزارة لسداد ما عليهم من مستحقات مالية حتى لا يتعرضوا لقطع الخدمة مبينا أن الوزارة لديها خط ساخن «152» لاستقبال الشكاوى والاقتراحات من المستهلكين على مدار الساعة.

بدوره قال الوكيل المساعد لشؤون المستهلكين عبدالله الهاجري ان حملة ترشيد الاستهلاك بدأت في جميع المناطق السكنية منذ فترة حفاظا على خدمتي الكهرباء والماء قياسا مع ما تتحمله الدولة لانتاجهما وايصالهما الى المستهلكين.

وبين الهاجري ان الوزارة تمكنت من تحصيل 223 مليون دينار منذ بداية السنة المالية الماضية وحتى الآن بينها 95 الف دينار عن طريق «المحصل الجوال» المخصصة لكبار السن والمعاقين.

وأشار الى أن عدد المطالبات القضائية التي ارسلت الى ادارة الفتوى والتشريع في الفترة الماضية بلغ 3800 مطالبة تم البت في 912 منها وتسوية ما عليها من مستحقات بأحكام قضائية.

وأكد الهاجري التزام الوزارة بتطبيق قانون «2005/48» من خلال متابعة المستهلكين الذين يهدرون في استخدام المياه وذلك بتسليمهم فواتير الاستهلاك ومطالبتهم بدفع مستحقات الوزارة موضحا انه في حال تكرار المخالفة يحال المخالف الى النيابة وتتخذ ضده الاجراءات القانونية.

وذكر ان الوزارة قطعت بالفعل الخدمة عن عدد من المستهلكين في بعض المناطق نظرا الى الاستهلاك العالي وعدم الالتزام بالسداد.